

القيادة الوقائية الفلسطينية

رياض المالكي*

كثر الحديث هذه الأيام عن موضوعات كانت، ولفترة طويلة، تعتبر من المحرمات، ومن القضايا التي قد تعرض صاحبها للعقاب. إلا إن أصحاب هذه الأحاديث لا يابهون لهذا الخطر، ويجاهرون بأحاديثهم على الملأ لتصبح سياسة متبعة لها تفاعلاتها وتأثيراتها، لا على المستوى المحلي فقط، بل على المستويين الإقليمي والدولي أيضاً.

أصحاب هذه الأحاديث لا يخافون، في معظمهم، العقاب المباشر كونهم من المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، وعلى رأسهم رئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون. هناك من يقول إن سياسة شارون الحالية ما هي إلا امتداد لسياسته التي اتبعها منذ عقود، والداعية إلى القضاء على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. وعلى الرغم من أن شارون كان دوماً ينتظر الفرصة السانحة، أو الفرص، للانقضاض على فريسته والقضاء عليها فإنه لم ييأس لحظة واحدة من أن فرصة كهذه قد تأتي في يوم من الأيام، وبالتالي أعد لها منذ مجيئه إلى الحكم وابتداء بتنفيذها بصورة متواصلة ومتكررة بإعادة الاتهام نفسه والنعمة نفسها ضد الرئيس الفلسطيني وسلطته، اعتقاداً منه أن من شأن مجرد التواصل وتكرار الاتهام أن يؤديا إلى نتيجة يوماً ما، أو أنه ربما سيكون بحاجة إلى استغلال هذه الأقاويل عندما تسنح الفرصة له، وبالتالي يستعملها لدعم التوجه الذي سيحقق له تصفية السلطة الفلسطينية المعبرة عن توجهات قيام الدولة، والمنبثقة من اتفاقية أوسلو "المشؤومة" من وجهة نظره.

* مدير المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، بانوراما - فلسطين.

أين نحن الآن؟

وصل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى أدنى مستوى له منذ غزو لبنان وحصار بيروت من قبل الجنرال نفسه و ضد الزعيم نفسه، على الرغم من مرور نحو عشرين عاماً ما بين الحالة الأولى والوضع الحالي. إن الظروف المحيطة بالوضع الجديد مختلفة عن سابقتها. ومضيفة إلى هذا الوضع المتجدد أبعاداً جديدة من الأخطار تهدد، في حال توفرت لها الظروف، بالانتقال إلى مواقع جديدة، وخصوصاً تلك الأنظمة العربية المعتدلة والمحسوبة على الولايات المتحدة سياسياً. وهذه المظاهر الجديدة للحالة القائمة، والتي نعيشها حالياً، تحمل تعبيراتها من خلال الأشكال التالية:

- الاتصالات على مختلف أنواعها مقطوعة بين الجانب الرسمي الفلسطيني والجانب الإسرائيلي؛ اعتبار الرئيس عرفات غير ذي أهمية على مستوى الرؤية السياسية الإسرائيلية، وإلغاء وجوده على مستوى العمل الأمني والعسكري الإسرائيلي؛ العمل على إسقاط السلطة الفلسطينية وتصفيته؛ التنسيق الأمني على حقيقته غير موجود.

- الدبابات الإسرائيلية تحاصر جميع المواقع الفلسطينية السيادية، بل تعدتها باقتحام أغلبيتها والتوغل فيها وإعادة احتلالها من جديد.

- التدمير الكبير الذي تعتمده الحكومة الإسرائيلية من خلال جنودها ضد منشآت السلطة الفلسطينية وبنيتها التحتية، وضد المنشآت المدنية والمنازل والأفراد والمواطنين.

- العقاب الجماعي الموجه ضد المدنيين الفلسطينيين بحجة الأمن للإسرائيليين.

- كسر الممنوعات التي فرضتها اتفاقية أوسلو بصورة نهائية، والمتمثلة في إعادة احتلال مناطق السيادة الفلسطينية؛ منع الرئيس الفلسطيني من التحرك داخل مناطق السلطة وخارجها، ومنع المواطنين الفلسطينيين من التحرك داخل مناطق السلطة؛ تدمير البنية التحتية الفلسطينية ومنع الأجهزة الأمنية الفلسطينية من التحرك ضمن مناطق السلطة الفلسطينية للقيام بدورها الأمني المطلوب منها؛ رفض نقل مستحقات السلطة الفلسطينية المالية والتي تقدر بمئات ملايين الدولارات؛ إضافة إلى الكثير من الإجراءات العقابية أحادية الاتجاه.

• إغلاق المعابر ومنع المواطنين من التحرك.

ما الذي أوصلنا إلى هذا الوضع؟

من المؤكد أن مجموعة من العناصر الداخلية والخارجية، الذاتية والموضوعية، ساهمت كل بدورها في إيصالنا إلى الوضع الذي وصلنا إليه هذه المرة؛ من المؤكد أن المحاولات الإسرائيلية وغير الإسرائيلية لم تنته ضد الإرادة الفلسطينية والمشروع الفلسطيني الهادف إلى الحرية والاستقلال وإقامة الدولة المستقلة في حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967؛ من المؤكد أن هناك تراكمات لسلبات داخلية وذاتية كثيرة وفرت المناخ وهيأت الأجواء للجانب الإسرائيلي لاقتناصها، وبالتالي توجيه الضربة القاضية إن أمكن، أو الضربات الموجعة، إلى هذا المشروع الفلسطيني المناهض بالاستقلال وإقامة الدولة؛ من المؤكد أن الواقع الدولي، ممثلاً بالإدارة الأميركية وحلفائها، لم يكف عن الضغط على الجانب الفلسطيني من أجل إضعافه، وبالتالي عبر الاستفادة إسرائيل المباشرة بإحرازها التفوق لا في المجال العسكري فقط بل أيضاً في المجال السياسي الدولي؛ من المؤكد أن الجانب الإسرائيلي، وخصوصاً الحاكم حالياً، لم ينفك محاولاً زعزعة السلطة الفلسطينية ومنشأتها المؤسساتية وقدرتها السيادية والسلطوية، أكان ذلك عبر رموزها السلطوية أم بنيتها التحتية الخدماتية المتنوعة.

ومن المؤكد أن تجارب القيادة الماضية وحالات التصفية للمشروع الوطني الفاشلة، على مدار العقود التي سلفت، ولدت شعور المناعة والقدرة فوق العادية على الصمود والبقاء، والذي ترجم في الفترة التي تلت بالعودة إلى حالة من عدم المبالاة والشعور بالقوة والمناعة الأبدية على الرغم من تعدد وتراكم محاولات ضرب ذلك المشروع الوطني. وقد تم ذلك على الرغم من تصاعد هذه الحملات وتعاضم تهديدها، وخصوصاً مع وصول اليمين الإسرائيلي إلى السلطة منذ بنيامين نتنياهو الذي شكل أبعاد ذلك التهديد، وعبر عنه بكل وضوح على الرغم من فقدانه للخبرة أو عدم حصوله على التأييد اللامتناهي من قبل الإدارة الأميركية، وانتهاء بوصول أريئيل شارون إلى سدة الحكم في إسرائيل على أساس برنامج الانتخابي الذي يدعو إلى السلام الإسرائيلي عبر توفير الأمن للإسرائيليين فقط.

كيف يمكننا وصف الوضع الحالي؟

من أجل وصف الوضع الحالي الذي يعيشه مشروعنا الوطني والأوضاع التي نعيشها في الأراضي الفلسطينية الذاتية والمعاد احتلالها، لا بد لنا من تحليل العوامل المؤثرة من خلال التصنيفات التالية:

البعد الفلسطيني:

هذا البعد لا يمكن رؤيته عبر وتيرة واحدة من الفعل أو ردات الفعل، وإنما لا بد من تحليله عبر العوامل المتعددة التي ساهمت أو أثرت فيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أمّا أهم هذه العوامل المؤثرة فيمكننا تصنيفها كما يلي:

شخصية الرئيس عرفات: تؤكد التجارب الفلسطينية الماضية ابتعاد الرئيس عرفات عن سياسة المواجهة إن أمكن مع عناصر الرفض الفلسطينية لسياساته، على أساس أن الوحدة الوطنية تتطلب مواصلة الحوار والحفاظ على الحد الأدنى من التوافق بين الفصائل الرئيسية المشكّلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" تمثل العمود الفقري للحركة الوطنية الفلسطينية وأساس قوتها، وإمكان العمل مضمون لدى عرفات ضمن توفر الأغلبية لأية قرارات فاصلة على مستوى المنظمة، فإن الرئيس عرفات فضل التوافق والاتفاق ضمن منسوب الحد الأدنى للحفاظ على الحكمة الوطنية الفلسطينية ووحدة الكلمة والبندقية على الرغم من ثمن ذلك بالنسبة إلى القضية الفلسطينية وإمكانات حلها على مر السنين. وقد كان للحفاظ على هذا الشكل من العمل ثمنه على مستوى الأداء الفلسطيني سابقاً ولاحقاً، وإصرار الرئيس عرفات على الحفاظ على هذا النمط من العمل وتوفير الحيز الواسع للعمل لجميع الفصائل من دون استثناء مهما تكن مواقفها المتلاقية أو المتعارضة مع مواقفه السياسية، على أساس الافتراض أن هذا التناقض في المواقف السياسية لا يمثل التناقض الرئيسي وإنما يمكن تجنبه في حال أبدى الرئيس الاستعداد لاستيعاب المطالب التنظيمية والمالية لهذه الفصائل والحد الأدنى من حاجاتها السياسية. ولقد مثلت قناعة الرئيس بأن التعارض، مهما يكن أساسه وشكله، لن يصل إلى الحد الذي يفترق فيه الرفاق وإخوة السلاح، مفهوم مبدأ العشيرة التي مهما تختلف فهي دوماً تلتقي عند التحديات والمخاطر. هذه الرؤية التي كانت

وما زالت تحكم القرار الفلسطيني إنما تعكس بدائية العمل السياسي، وعدم خروجه من الأطر الضيقة التي تتحكم فيه. إن عدم تطور هذا النظام السياسي والتنظيمي الذي يتحكم في عمل منظمة التحرير الفلسطينية، والتي انتقلت مظاهرها أيضاً إلى أصول العمل لدى السلطة الفلسطينية منذ نشأتها، شكل نقطة ضعف حقيقية لدى القيادة الفلسطينية حالياً، ولا سيما بعد أن تعاضمت الاستحقاقات على الجانب الفلسطيني وإصرار الرئيس على الإبقاء على الشكل الأساس في آليات العمل المتوفرة لدى فصائل منظمة التحرير، أو من هي خارجها.

وعلى الرغم من اختلاف الظروف والأوضاع، وانتقال القيادة الفلسطينية إلى الداخل ضمن اتفاقية أوسلو، ومدى الاستحقاقات المطلوبة على القيادة الفلسطينية نتيجة هذه الاتفاقية، وعلى الرغم من أن أغلبية قيادات فصائل المعارضة دخلت أرض الوطن نتيجة تطبيقات هذه الاتفاقية، فإنها شاءت أن ترى تطبيقات بنود الاتفاقيات التي تخدمها وتخدم مصالحها، وترفض تلك البنود التي تتطلب منها تغييراً في مواقفها، أو في تصرفاتها وبرامجها ضمن عملية انتقائية غير مقبولة لدى الشق الآخر من أصحاب الاتفاقية. واعتقد الجميع من الفلسطينيين، بمن فيهم القيادة الفلسطينية، أن الذكاء الفلسطيني لا يقهر، وهو قادر على تمرير الكثير من التعديلات في الاتفاقية من خلال فرض الأمر الواقع، وبالتالي الاستخفاف بقدرة الجانب الإسرائيلي على متابعة هذه الجوانب والتقاطها ومحاربتها. وكانت سياسة فرض الأمر الواقع هي السياسة التي اتبعتها السلطة الفلسطينية في الكثير من الجوانب الأولية، وانتقلت بدورها لتصبح أسلوب عمل جميع الفصائل الفلسطينية والوطنية والإسلامية، لا أمام تحديات الاتفاقية وتطبيقاتها إسرائيلياً فقط بل أيضاً أمام تحديات الاتفاقية وتطبيقاتها فلسطينياً وسلطوياً، وتمادي هذه الفصائل عندما اكتشفت أن سياسة فرض الأمر الواقع أعطت ثمارها إسرائيلياً وتماشت معها السلطة الفلسطينية لأنها كانت تخدم توجهاتها العامة، لتنتقل إلى فرض الأمر الواقع على السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالأمور والقضايا الداخلية مسلحة دوماً بالحق المشروع في مقاومة الاحتلال، وبالتالي في مخالفة السلطة في الكثير من المواقف، وحتى تعمد إحراجها في الكثير من المواقف الوطنية، وإبراز ذلك كتعارض جزئي أو كلي مع التزامات السلطة الناجمة عن الاتفاقيات الموقعة. وكون هذه الفصائل المعارضة للنهج السياسي للسلطة ليست جزءاً من السلطة، فهذا يحررها دوماً من التزام استحقاقات الاتفاقيات المبرمة، وبالتالي من القبول بما تجبر السلطة على

قبوله، حتى لو أدى ذلك إلى إحراج السلطة. وسياسة إحراج السلطة أمام شعبها على الأقل، وإظهار ضعفها، كانت ولا تزال تمثل سبباً أساسياً في مجمل التفاعل الذي تبديه فصائل المعارضة على المستويين الداخلي والإسرائيلي، كونها تعمل ضمن التصور الخاص الذي تطرحه بديلاً شرعياً من السلطة الحالية، أي "شرعية المقاومة بديلاً من شرعية التنازلات"، وهي تستغل كل فرصة تسنح لها وتوفرها الأوضاع الصعبة والمعقدة التي تفرضها الاتفاقيات على السلطة، أو تلك الأوضاع التي تفرضها هي أيضاً على السلطة من خلال مجمل الإجراءات التي تقدم عليها بهدف إضعاف الأخيرة وإظهارها أمام شعبها بالمتعاس أو المهزوم.

شخصية المقربين من الرئيس عرفات: غاية بعض المقربين من الرئيس عرفات الحصول على رضاه، وبالتالي يسمع منهم ما يرغب دوماً في سماعه، حتى لو اختلفت قناعاتهم، من أجل الحفاظ على مكاناتهم وحظوتهم لديه. فالكثيرون منهم يحصلون على أهميتهم بمدى قربهم من الرئيس، ويفقدونها كلما ابتعدوا عن دائرته. وهم يعتقدون أن كلمة السر هي في بقائهم على مقربة منه، وفي ترديد ما يرغب في سماعه. وبالتالي فقد ذلك المسؤول حقيقة مسؤولياته، وأصبح يبحث دوماً عن الشكل الذي يبقي الحياة في امتيازاته السياسية والمالية والسلطوية لفترة أطول، على الرغم من التوتر المطلق الذي يعيشه باستمرار، وحالة عدم الاستقرار التي تحكم حياته. توقعاتنا من هؤلاء محدودة بحكم معرفتنا بحقيقة وضعهم على الرغم من عدم الحديث فيه علناً على مستوى الشارع المعطن وإنما على مستوى الشارع المغلق. والمقصود هنا أن إبداء النصيحة يفقد صدقيتها والمشورة تصبح عمياء.

الفصائل الفلسطينية العاملة على الأرض الفلسطينية: وكما أسلفنا فما يميز هذه الفصائل في المرحلة الأخيرة ثلاثة أبعاد: الأول تبرير الاستفادة من الاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل لما يخدم حاجاتها على الرغم من معارضتها هذه الاتفاقيات علناً، من حالات العودة والإقامة والانتقال من منطقة إلى أخرى ضمن عملية التنسيق الرسمية، أو الاستفادة من الامتيازات التي أعطتها الاتفاقيات للشخصيات ذات الشأن للتحرك بحرية داخل مناطق الوطن وخارجه، أو في الحصول على جوازات السفر الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية والصادرة نتيجة اتفاقية أوسلو، وغيرها الكثير. والثاني، فرض الأمر الواقع على السلطة الفلسطينية مستفيدة من الأوضاع الداخلية التي فرضتها الاتفاقيات ومواقف الرأي العام الذي لم ير لهذه الاتفاقيات أي مردود مادي ملموس تصاعدي، بغض النظر عن التطورات على الأرض.

الأمر الواقع المفروض على السلطة يصب في مصلحة هذه الفصائل، وعلى حساب السلطة في المقام الأول، مستغلة تردد السلطة في منع الفصائل من استعمال حقها في مقاومة الاحتلال، حتى لو كان ذلك على حساب السلطة وفي إضعافها أمام تهديدات الجانب الإسرائيلي. أما البعد الثالث، والذي لم تخفه هذه الفصائل في يوم من الأيام، على الرغم من أنها امتنعت من ترده في الأعوام الأخيرة، والقاضي بتقويض السلطة وإضعافها كمنافس داخلي وبطرح نفسها بصورة غير مباشرة مؤخرًا (كانت وقبل الانتخابات الفلسطينية سنة 1996 تطرح نفسها بصورة مباشرة بديلاً من السلطة، وقبل ذلك بديلاً من حركة "فتح")، كالبديل الآخر القادر على التمسك بالثوابت الفلسطينية بشموليتها والرافض لتقديم أي تنازل أمام شكل الحل السياسي.

الشارع الفلسطيني بجمهورية ومواطنيه: بدرجة كبيرة من النجاح تم تدجين الشارع الفلسطيني بعد مرحلة قدوم السلطة من خلال مظاهر الترغيب والترهيب معاً. فالتعيينات التي تمت حال قدوم السلطة، واستيعاب الكثيرين في وظائف مضخمة ليس لها أي مردود تنموي ضمن سياسة البطالة المقنعة لكسب لا التأييد فقط بل الدعم أيضاً عند المنعطفات المهمة، مثلت جميعها جزءاً من سياسة الترغيب الرسمية، وخصوصاً أن الجميع كان يدرك، ومنذ البداية، أن قطف ثمار الاتفاقيات سيتطلب وقتاً طويلاً وخلال لا بد من تقديم الكثير من التضحيات على مستوى الشارع الفلسطيني، وبالتالي كانت التعيينات المضخمة استحقاقاً على السلطة أن تنفذه إذا ما أرادت أن تحافظ على صورتها نسبياً في الشارع الفلسطيني، على الرغم من معرفتها المسبقة بصعوبة المهمة وبثمن الأسلوب. أما حالات الترغيب فكانت في الإحساس بالمراقبة عبر تعدد الأجهزة الأمنية التي وإن لم تكن لتضيق الخناق إلا إن وجودها كان فيه من الردع ما يكفي ليفرض الأمن ولو بشكل غير مباشر. وعلى الرغم من كل ذلك فإن الشارع سمح لنفسه بتداول الأقاويل، وبنقل الشائعات، وبترداد ما يسمع من حكايات فساد أو غناء فاحش، ومن تناول على القانون أو الحق العام، ومن تمتع بالامتيازات على حساب البؤس العام، فانتقد من المسؤولين من شاء، ووجه الاتهام إلى بعضهم، إلا إن صورة الرئيس لم تُصَبَّ بخدش قط، فلقد كانت هي الخط الأحمر الذي خطّه الشارع لنفسه، بغض النظر عن حالات الترغيب أو الترهب المذكورة. مشكلة الشارع الفلسطيني أن حالة التدجين، أو القناعة باستحالة التغيير، أو فقدان الأمل، أو القبول بالأمر الواقع على الرغم من سوءه، قد وصلت إلى درجة من التأثير لتفرض نفسها

على الواقع المعيشي المعلن والذي يتحكم في المستقبل على الرغم من الأقاويل والحكايات التي تبقى لتتردد دوماً كصمام أمان دائم إلى أن تتغير الأوضاع.

البعد الإسرائيلي:

تحكم إسرائيل اليوم حكومة وحدة وطنية، يلتقي حول استمراريتها أغلبية الأحزاب المشاركة خوفاً من المجهول المنتظر في صناديق الاقتراع القادم؛ حكومة قوامها الرئيسي اليمين واليمين المتطرف، بينما يساهم حزب العمل كممثل للوسط في استقرارها، وفي إطالة عمره بعد النكسات المتتالية التي ألمت به عشية الانتخابات الأخيرة وحالة التردّي والضياع التي يعيشها من فقدان لقيادة قوية قادرة على قيادة الحزب إلى خوض الانتخابات المقبلة. ولقد كسر شارون أكثرية المحرمات الفلسطينية والدولية، وفرض محرمات من نوع جديد جلها إسرائيلي. ويعتبر شارون معركته الحالية امتداداً لمعركته التي بدأها في السبعينات في قطاع غزة، واستمر فيها لدى غزوه لبنان وحصاره بيروت والقيادة الفلسطينية هناك. إنها حالة ثأر لفشل سابق كان فيه الرئيس عرفات السبب، والقيادة الفلسطينية العنوان. إن السياسة الإسرائيلية اعتمدت أساساً على إبداع وسائل الإعلام، وعلى قدرتها على التأثير في الرأي العام الدولي، وذلك من خلال التخصص بالإعلام حرباً في فترة التحضير والتعبئة، وفي التركيز على شخص الرئيس عرفات وعلى القيادة الفلسطينية عنواناً. وقد ترك الثبات في الطرح والتكرار في الاتهام من دون وجود الصوت المقابل المجال بشموليته مرتعاً لكيل الاتهامات ضد السلطة والرئيس. وعلى الرغم من تفوق الإسرائيليين النوعي في هذا السلاح الإعلامي الفتاك، والذي لا يقل فتكاً عن السلاح بالذخيرة، فإنهم لم يكفوا لحظة واحدة عن تبنيهم هذا الأسلوب في العمل، فاعتمدوا التخصصات وألّفوا اللجان واستحضروا كبار العمالقة في فن الإعلام والتأثير والتحريض والإعلام المضلل والموجه، بينما اعتمدنا عدالة قضيتنا سلاحاً نواجه فيه سلاح الإعلام المتميز لديهم، ولم نحرك ساكناً لمواجهة هذا الشأن بالقدر المتوقع والمطلوب، والسبب قد يعود ربما إلى عدم إدراكنا أهمية الإعلام في المعركة حتى اللحظة، أو إلى فقداننا الصوت والبرنامج والإقناع، أو إلى تحدينا أولويات متنوعة لا يدخل الإعلام فيها أصلاً. لقد استباحوا لأنفسهم ما يشاؤون من اتهامات أو نعوت أو أوصاف، خرجت جميعها عن المؤلف أو العرف المتبع أو الأصول الدبلوماسية أو خَلقيات العمل السياسي، من معرفتهم أن ذلك لن ينال من أي منهم، وإنما على العكس سيخدم الهدف الذي انبرى

إليه الجميع في الحكومة ومن دون استثناء، بالإضافة إلى خدمتهم سياسياً أمام الناخب الإسرائيلي. فالمنافسة السياسية اقتصرت إسرائيلياً على مدى الحقد ومستوى الكراهية ضد العرب والفلسطينيين، وأشكال النعوت والصفات الجديدة التي قد يتسابقون في إطلاقها من أجل كسب تأييد الناخب اليميني في الانتخابات الإسرائيلية المقبلة، بينما أخلاقياتنا لم تسمح لنا حتى بتوجيه النعوت أو الصفات غير الإنسانية إلى أي منهم، مهما حملت تصريحاتهم الحاقدة واللاسامية أبعاداً سياسية خطيرة على مستوى العمل السياسي والعرف الدبلوماسي، وبالتالي فلقد فسره بعضهم بأنه ضعف منا أو اعتراف بحقيقة ما يقولونه عنا.

البعد العربي:

يمكن وصف الموقف العربي عامة بالضعيف الذي لا حول له ولا قوة. ولا تنفك المطالبات الفلسطينية المتواصلة من أغلبية الدول العربية بالتدخل لحماية الحقوق الفلسطينية، ولإنقاذ المشروع الوطني من مخاطر الشطب، مسببة لهذه الدول إحراجات جمة أمام شعوبها، وعبر الكشف بالتالي عن حقيقة أوضاعها السياسية والعسكرية والتي لا تحسد عليها منفردة، أو حتى مجتمعة.

لقد عبّر الرئيس حسني مبارك، وبكل وضوح، عن أن الدول العربية، وعلى رأسها مصر، لن تدخل حالة حرب مع إسرائيل من أجل الحق الفلسطيني، أو لحماية الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين. ومن الواضح أن الرئيس المصري هو من أكثر الرؤساء العرب وضوحاً وصدقاً في هذا الجانب عندما ألغى مثل هذا الاحتمال عربياً. بالتأكيد فإن معرفة هذه الحقيقة فلسطينياً مخيبة للآمال إلا إنها تضع النقاط على الحروف عربياً، وتحدد شكل خريطة الاحتمالات الممكنة على المستويات كافة. غير أن من شأن مثل هذا التأكيد أيضاً أن يوفر لإسرائيل الارتياح الكبير إذ إنه يمكنها من التركيز على تصفية الإرث الفلسطيني والمشروع الفلسطيني المهدد لأطماعها أو مشاريعها التوسعية من دون أن يراودها الخوف والشك مما قد يحدث لجبهاتها الأخرى على امتداد البعد العربي الجغرافي والديموغرافي.

من الواضح، وبعد مرور الكثير من السنوات والكثير من التجارب العربية، أن ثمة أنظمة عربية لا تملك حرية القرار عندما يتعلق الأمر بالتحرك لنصرة الإنسان الفلسطيني، وخصوصاً إذا ما تبين لها أن مثل هذا التحرك قد يعتبر مرفوضاً أميركياً،

أو على الأقل يثير ردات فعل أميركية غير مرغوب فيها؛ أي أن المعيار الذي يتحكم في حركتها فلسطينياً يتحدد في البيت الأبيض، أو عبر بعض مستشاريه؛ وهذا ما يفسر ضعف المواقف العربية عندما تجبر تلك الدول على أخذها، أو تعمل جاهدة على تمييع تلك التحركات أو تأجيلها باستمرار لكسر الذروة في العمل والتراكم في التأثير وإضعاف حلقة العمل المتبلورة. وهكذا، فقد أصبح عدم قدرة وزراء الخارجية العرب على الاتفاق على عقد اجتماع طارئ وتبني القرارات عربياً واضحاً كل الوضوح فلسطينياً، وأن بروز التناقضات الهامشية في فترة المخاض السياسي والتاريخي يعطي كلاً من إسرائيل وأميركا وكل المراقبين الانطباع الوحيد بترهل الموقف العربي وفقدانه لكل مقومات الاستقلالية والجاهزية، وحتى القدرة الفعلية. كما أن تبني الدول العربية، من خلال جامعة الدول العربية، فكرة التوجه إلى مجلس الأمن بدلاً من اتخاذ موقف عربي صريح وقوي يمثل قمة الضعف والهزيمة المستترة. ومن المؤكد أن الحقيقة المؤلمة عربياً يجب أن تقال عربياً، والاعتراف بالعجز أصبح ضرورياً أمام الشعوب العربية من أجل توخي الصدق والمسؤولية القومية، وليتمكن على الأقل الشعب الفلسطيني من تحديد إمكانات الدعم المتوقعة له عربياً، وبالتالي معرفة ما عليه اتخاذ من قرارات مصيرية مجردة من آمال غير ممكنة، ومن توقعات لم تعد تمت إلى الواقع المحيط بصله. أما الشعوب العربية فمغلوب على أمرها تماماً، وغير قادرة على أخذ زمامها بيدها بعد أن تفتشت فيها حالة اليأس والاستسلام المحلي من إمكانات التغيير. هذا، وأصبح التظاهر في الشارع العربي تأييداً للحق الفلسطيني، وتضامناً مع المعاناة التي يعيشها الشعب العربي في فلسطين، ممنوعاً في أغلبية الدول العربية، وأصبحت تلك التظاهرات، إن تمت، تقمع من قبل أجهزة الدولة "بحجة الأمن والاستقرار والخوف من إمكانية استغلالها من قبل بعض العناصر المندسة والتي تعمل لمصلحة جهات أجنبية." هذا الخطاب العربي الموحد يصدر عن أكثرية العواصم العربية عندما يتعلق الأمر برغبة بعض مواطني تلك الدولة في التعبير عن مشاعر التضامن والتأييد للنضال الفلسطيني، ولا سيما أن ظاهرة التظاهر هي ظاهرة غير معتادة في العالم العربي إلا إذا كان موجهاً وترفع شعارات النظام ومسيرة من قبله ضمن الحدود والأهداف التي ارتأها لها ذلك النظام أساساً.

البعد الدولي:

أحداث 11 أيلول/ سبتمبر من السنة الحالية [2001] فرضت نفسها بقوة على الوضع الدولي، ووفرت للرئيس الأميركي، الذي جاء إلى البيت الأبيض ضعيفاً مهزوزاً، الفرصة التاريخية لإثبات نفسه وللتمكن من قيادة لا شعبه موحداً فقط بل أيضاً العالم بأسره تحت شعارات مبهمة وبرامج غير محددة أو واضحة، منتهزاً ومن معه من مستشارين وكونغرس وجماعات ضغط الفرصة لتصفية الحساب مع من شأؤوا من شعوب العالم، أو أنظمتها، أو أي من عناصرها المالية أو الاجتماعية أو الدينية أو الأيديولوجية. إن الإدارة الأميركية الجديدة فاجأت العرب والمسلمين عامة بصهيونيتها وتبنيها المواقف الإسرائيلية بشكل أعمى على الرغم من أن الحزب الجمهوري عامة أقل تأثيراً وتأثراً من الجماعات اليهودية الضاغطة، أو من التجمعات السكانية اليهودية والتي تصوت تقليدياً للحزب الديمقراطي، إلا إنه من الواضح أن التأثير الديني في شخص الرئيس وتحكم التيار الأصولي المتشدد، في الحزب، في الحكم قد وفرا المناخ لعملية الانقلاب السياسي وتغير خريطة التحالفات الحزبية على الساحة الأميركية لمصلحة إسرائيل في المدى المنظور.

على الرغم من الثواني العشر التي جاءت في خطاب الرئيس جورج بوش الابن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه السنة والتي أشار فيها إلى الدولة الفلسطينية، وعلى الرغم من خطاب وزير الخارجية الأميركية، كولن باول، الشامل للسياسة الخارجية الأميركية، فإن تبني الطرح الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بشكله الكامل، واعتماد الطرح الإسرائيلي موقفاً أميركياً رسمياً بكل جوانبه، ورفض اللقاء مع الرئيس الفلسطيني ولو مصادفة في أروقة ودهاليز الأمم المتحدة، قد أفرغت كلها ذلك الخطاب من مضمونه، وجرّدت كل ما قيل بحق الفلسطيني من أثر. وما التصويت في مجلس الأمن، واستعمال حق النقض (الفيتو) إلا إمعان في العداء للحق الفلسطيني، لكن نتائجه المباشرة الأخرى هي توسيع رقعة الحقد والكراهية للولايات المتحدة الأميركية على مستوى الشعوب العربية والإسلامية المضطهدة، وعلى المسؤولين الأميركيين أن يتوقفوا عن التساؤل عن أسباب الكراهية ضد أميركا والتي تعم العالم بأسره، أو على الأقل أن يبحثوا عن الإجابة عن تساؤلهم المتواصل عبر تصرفاتهم المستمرة ضد الحق الفلسطيني ودعمهم المطلق للعدوان الإسرائيلي.

أمّا أوروبا، فلقد وصلت إلى اقتناع راسخ، شأنها في ذلك شأن الدول العربية، بأن المرحلة الحالية هي مرحلة أميركا، وبأن القرار الأميركي هو الفيصل في جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك مشكلة الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وأن المصلحة الأوروبية هي في تعزيز هذا التحالف عبر الأطلسي (Trans Atlantic)، وخصوصاً لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها المصالح الأوروبية، والتي تلتقي مع المصالح الأميركية إذا ما كان الطرف الثالث فيها من خارج القارة العجوز. ويبدو أن الاتحاد الأوروبي نجح نسبياً في تغيير صورة روسيا أميركي، وبالتالي توفرت له الفرصة لتعزيز علاقته بروسيا ضمن مفهوم المصالح المشتركة القائمة، إلا إنه لم يتمكن من إحداث تغيير على مستوى الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية. وبدلاً من جذب الموقف الأميركي إلى الموقف الأوروبي شاهدنا نجاح الموقف الأميركي في التأثير في الموقف الأوروبي وفي جذب أكثر نحو مواقفه من القضية الفلسطينية. وما التصريحات الأوروبية الأخيرة، والمطالبة بإنهاء الانتفاضة الفلسطينية وبتفكيك شبكات تنظيمي حماس والجهاد الإسلامي إلا خير دليل على ذلك، إضافة إلى الضغط الأوروبي الهائل الذي استخدمته الإدارة الأميركية في ضغطها على الجانب الفلسطيني وعلى السلطة الفلسطينية، إلى جانب استخدامها الجانب العربي لتحقيق الهدف نفسه؛ أي أن عناصر الدعم الفلسطيني التقليدية (العربية والأوروبية) تحولت إلى عناصر ضغط أميركية على الفلسطينيين.

الواقع الفلسطيني وارتباطه بالتطورات الدولية

الانتفاضة الفلسطينية، ما لها وما عليها:

من الواضح أن الأحداث التي تعيشها منطقتنا منذ فترة طويلة مرتبطة لا بالواقع السياسي وتداعياته وبموازن القوى الإقليمية والدولية فحسب، بل أيضاً بالعقلية التي تحكم، وبالمزاج الذي يصدر الأحكام، وبالتراث الأنثروبولوجي للمجموعة العرقية التي تقطن في الفراغ الجغرافي، وبالشخصية التي تعبر عنها الأحداث. لا أقصد التقليل من أهمية مجموع شتى العوامل التي تؤثر تأثيراً قوياً في مجريات حياتنا بصورة عامة، وإنما ما أرغب في التركيز عليه هو تلك العوامل

الأساسية التي تؤثر في مجريات حياتنا اليومية، وتحركها باستمرار وتتفاعل معها لتؤثر في المحصلة النهائية في النتائج وأشكالها.

ولا بد من التفكير، ولو ملياً، في الأوضاع القائمة لدينا، والتساؤل إلى أي مدى أثرت فينا إسرائيل من خلال فرضها بصورة غير مباشرة أجندتها الخاصة، وجعلتنا نتبناها كونها الأجندة الفلسطينية من دون علم منا، مستفيدين من قدرتهم على تشخيص الواقع الفلسطيني والتعامل مع الشخصية الفلسطينية، وعلى التأثير في مجريات الأمور في العمق الفلسطيني وداخل الأراضي الفلسطينية، وعلى مستويات عملائها المندسين والمنغرسين في جميع المواقع ومختلف الفعاليات، ومنها الوطنية.

لا أود طرح النقاش في شأن من الذي كان يقف وراء بدء الانتفاضة، وإن كان شارون أم غيره؛ فهذه من المسلمات بحثياً وتاريخياً وسياسياً. إنما أرغب في طرح التساؤل إن كانت الانتفاضة والبدء بها وإلى ماذا يجب أن تؤول إليه قد تمت مناقشتها في أروقة صانعي القرار الإسرائيلي، وذلك قبل أن تبدأ وتتواصل هذه الانتفاضة؟ بمعنى هل تم التخطيط لها إسرائيلياً، وقمنا نحن الفلسطينيون بتنفيذ هذا المخطط اعتقاداً منا أن الانتفاضة هي فلسطينية المولد، وفلسطينية الأداء، وفلسطينية التوجه، وفلسطينية الهدف؟

ما ميز هذه الانتفاضة من سابقتها، بالإضافة إلى افتعالها إسرائيلياً، أنها نشأت في مرحلة السلطة وفي كنفها، وامتازت بتوفر عناصر جديدة لم تكن متوفرة في سابقتها، وخصوصاً وجود مناطق تحت سيطرة السلطة وخروج القوات الإسرائيلية منها، بالإضافة إلى كمية السلاح الشخصي الكبير نسبياً والمتوفر لدى القوات النظامية، بالإضافة إلى ميليشيات مختلف الفصائل وبعض المواطنين العاديين. امتازت الانتفاضة، منذ بدايتها، باستعمال السلاح فيها من دون رقابة تذكر، معتقدين أن استعمال السلاح الشخصي المتوفر ضمن حدود معينة سيجلب النصر للمقاتلين الفلسطينيين، ولم يدركوا أن إقحامه في المواجهة كجزء من أسلحة الانتفاضة قد يكون له تأثيراته السلبية، وقد يسرع في القضاء على الانتفاضة ويوفر الحجة والادعاء عند الإسرائيليين أن ما يدور ما هو إلا تعبير جلي عن حرب ضروس يقدم عليها الفلسطينيون، وبالتالي من حق الجانب الإسرائيلي الدفاع عن النفس واستعمال ما يلزم من أسلحة وعتاد للذود عن النفس ضد الحرب الفلسطينية؛ وهذا ما كان.

بدأت المواجهات من خلال الاشتباكات بالحجارة عند مجموعات الشباب والفتية، تماماً كما كان الحال في الانتفاضة الأولى، إلا إن الأوضاع لم تستمر على هذه الحال، ولا سيما أن الجانب الإسرائيلي بدأ بإطلاق النار على المواطنين العزل، ثم شن حملته الشهيرة التي ادّعت أن أهالي الأطفال هم من يقومون بإرسال أطفالهم ليطلق عليهم النار من قبل القوات الإسرائيلية المحاصرة في المناطق الفلسطينية. وهكذا انتقلت المواجهات فوراً إلى اشتباكات مسلحة، عناصرها من الميليشيات الفلسطينية والعناصر غير النظامية، والبقية أصبحت معروفة للجميع. وتخطت الشعارات التي رفعتها قيادة الانتفاضة حجم إمكاناتها فأثقلت بما لا تقدر على الوفاء به من وعود قطعها على نفسها، اعتقاداً منها أن هذا هو السبيل الوحيد لتحريك الشارع الفلسطيني خلفها، ولشحن الهم والالتفاف وراء تلك الفصائل التي فقدت بريقها التاريخي وتراجعت إلى الوراء وتراجع دورها وأدائها، وبالتالي التفاف الجماهير حولها؛ واعتقاداً منها أيضاً أن رفع هذه الشعارات البراقة يضفي الضوء على هذه الفصائل جماهيرياً، وأن فكرة الدخول في مواجهة شعبية مع الاحتلال الإسرائيلي في الوقت الذي فقدت السلطة قدرتها على المواجهة بحكم تعقيدات الاتفاقيات الموقعة والتزاماتها الرسمية المتشعبة ستعود بالفائدة على تلك الفصائل وعلى حساب السلطة أساساً، كونها في هذه الحالة هي الجهة الفلسطينية الوحيدة القادرة على رفع شعار المقاومة حتى دحر الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد اعتبارها أن السلطة تركت هذا المعترك جانباً. في الوقت نفسه، تبنت هذه الفصائل شعارات غير قابلة للتحقيق وألقت بها على كاهل الانتفاضة، على الرغم من محدودية الإمكانيات لديها. تلك الشعارات التي رفعتها تمثلت في إقامة الدولة وعاصمتها القدس، وعودة كاملة للاجئين الفلسطينيين من خلال تطبيق حق العودة وإزالة المستعمرات، وغيرها من الشعارات التي لا يمكن لهذه الانتفاضة بلوغها آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المحدودة للانتفاضة من جهة، وكذلك موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية من جهة أخرى. هذا، وقد رفضت هذه الفصائل الاعتراف بتلك الإمكانيات، واعتبرت أن الانتفاضة تمثل لها الفرصة التاريخية التي تبحث عنها من أجل عودتها إلى صلب الحدث الفلسطيني والتأثير فيه، بالإضافة إلى طرح ذاتها بديلاً متوفراً وقابلاً لتحقيق ما تراجعت عن تحقيقه، بحسب اعتقادها، السلطة الفلسطينية من أهداف وطنية شاملة.

وعلى الرغم من بعض الإنجازات التي حدثت في الأشهر الأولى للانتفاضة، والدعم الشعبي العربي لها، والالتفاف الجماهيري الذي تم التعبير عنه بأشكال متعددة، فإن من الصعب التفكير في إنجازات جديدة ساهمت الانتفاضة في صوغها، إذا ما أسقطنا الحديث عن الثمن الباهظ الذي دفعه شعبنا الفلسطيني طوال هذه الأشهر، وخصوصاً خلال الشهرين الأخيرين ومنذ عملية اغتيال الوزير الإسرائيلي رجب عام زئيفي، وكذلك الثمن البشري الذي دفعه الإسرائيليون خلال تلك الفترة من قتلى وخوف لم يسبق له مثيل. من الضروري حساب الربح والخسارة في أية عملية، بما فيها الانتفاضة، وتحديد مدى الفائدة منها أو جدوى استمراريتها إذا لم تعد تلبى الحد الأدنى من التوقعات التي قيل إنها ستعمل على تحقيقها. من الواضح أن الانتفاضة الحالية، ضمن آليات عملها، ومحدودية إمكاناتها، والحصار المفروض عليها مؤخراً، فقدت حتى أشكال الدعم الجماهيري الذي تمتعت به في لحظة الذروة الأولى، ولم تعد تساهم في حل الإشكاليات التي قيل إنها ستعمل على حلها، بل على العكس أدت إلى تعقيد الأمور الحياتية للمواطن العادي، بالإضافة إلى تراجع الإنجازات الوطنية عقوداً من الزمن. والحال أيضاً بالنسبة إلى المشروع الوطني الذي يعمل الجميع لتحقيقه، فإن تصرفات بعضنا أبعدتنا زمنياً ومسافة عن تحقيق هذا المشروع، والذي كنا فيه على قاب قوسين أو أدنى من بلوغه.

أين هي المشكلة؟

المشكلة التي يعيشها الفلسطيني متعددة الجوانب ومتشعبة الاتجاهات، لكن ومن أجل التعرف عليها بشكلها الصحيح لا بد من تحديد مختلف الأبعاد المشاركة في صناعة المشكلة وصوغ مضمونها. وهنا لا بد لنا من التوقف قليلاً أمام الأبعاد التالية:

- مقاومة الرئيس عرفات لكل الضغوط التي مورست عليه من أجل ضبط الواقع الفلسطيني، اعتقاداً منه أنه يمكن الاستفادة من هذه الانفلاشات كأدوات ضغط تمارس على الجانب الإسرائيلي كلما احتاج إليها.
- تمادي بعض الفصائل في فهم موقف السلطة والرئيس، وخروج هذا البعض عن الضوابط المفروضة "جنتمانياً" عبر قراءاته الخاصة للواقع السياسي الفلسطيني والإقليمي.

- تواصل عمليات إحراج السلطة بشكل مقصود من أجل إضعافها على جميع المستويات من قبل مختلف الفصائل الفلسطينية. كما اعتقد بعض هذه الفصائل أن اليد المرنة للرئيس عرفات ما هي إلا تعبير عن تصريح مفتوح منه باستمرار تنفيذ العمليات ضد الأهداف الإسرائيلية من دون تحديد لأية ضوابط فيها.
- القناعة الراسخة لدى القيادة الفلسطينية بأنه لن تتم أية مفاوضات سياسية مع رئيس الحكومة الحالي شارون، وأن أية جهود في هذا الجانب هي جهود عقيمة ومضیعة للوقت. وكذلك القناعة بأن شارون لن يكون ديغول جديداً، وبأن سياساته منذ وصوله إلى السلطة وقبل وصوله تعكس خطورة الأوضاع التي يمكن أن تصل إليها المنطقة.
- تصاعد أشكال المعاناة لدى جموع الشعب الفلسطيني نتيجة الإجراءات الإسرائيلية القمعية والانتقامية، وظهور مؤشرات التملل والاستياء لدى المواطنين إزاء استمرار مثل هذه الأوضاع.
- المعرفة الكاملة لدى الجميع بأن الحكومة الإسرائيلية عامة، وشارون خاصة، تعمل على إضعاف السلطة وتدميرها، وتبحث عن المبررات لتساعد حملتها ضد الأهداف الفلسطينية، وأهمية تجنب التعامل مع هذا التوجه أو السقوط في الفخ الشاروني.
- وجود شعور غيبي لدى البعض بتوفر قدرات كامنة وجبارة لدى الشعب الفلسطيني سوف يبرزها عند الحاجة فقط، لضرب العدو في العمق، وإجباره على الرحيل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- عدالة القضية، وحق المقاومة، والإيمان الراسخ للمرابطين على أرض الإسلام، لا توفر قطعياً السلاح الفتاك الذي سينزل الهزيمة بالأعداء، وقد تتحول عمليات المقاومة من عمليات من أجل التحرير إلى عمليات من أجل الانتقام. وهذا ما يمكن لمسه من مجمل العمليات الأخيرة، والتي كانت تمثل ردات فعل لعمليات إسرائيلية أكثر من كونها عمليات مستقلة ببرامجها وبتوقيتها أو بأهدافها. وبالتالي تصبح هذه الحرب حرب انتحار بدل أن تكون حرب انتصار، وشتان ما بين الحالتين.
- تصاعد وتنامي الضغوط الخارجية، من عربية إلى أميركية، وانتقلت مؤخراً لتشمل أيضاً الاتحاد الأوروبي. هذه الضغوط تشل قدرة القيادة على الحركة، وتضعف إمكانات عملها داخلياً أو ضمان تحقيق النتائج المرجوة.

• آثار الهجوم الإرهابي في نيويورك وواشنطن يوم 11 أيلول/ سبتمبر، وتشكيل التحالف الدولي ضد الإرهاب والذي تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية، الدولة نفسها التي أعلنت دعمها المطلق للسياسة الإسرائيلية ووقوفها خلف مواقف شارون العدوانية، والدولة نفسها التي ما انفكت تكيل للقيادة الفلسطينية الاتهامات، مرددة باستمرار التصريحات الشارونية نفسها، ورافضة التعامل المباشر مع الرئيس عرفات على مستوى الرؤساء.

• اختفاء الحيز الواسع للمناورة الذي كانت القيادة الفلسطينية تتمتع به، وتضييق الخناق عليها بدلاً منه، الأمر الذي يعرضها لخطورة الاتهام بتوفير مأوى للإرهاب والتستر عليه، وبالتالي للمقاطعة والعزل إن لم يكن التصفية والدمار. هذا الوضع الجديد يجب أخذه من قبل الجميع على منحى من الجدية على الرغم من بروز عكس ذلك من مؤشرات لدى الفصائل الفلسطينية وبعض قطاعات السلطة ذاتها.

• وفي السياق نفسه، وعبر الرؤية نفسها، تم تصنيف العمليات النوعية الأخيرة التي أقدم عليها بعض الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً عملية اغتيال زئيفي، وعمليات القدس وحيفا، ومؤخراً عملية عمانوئيل، على الرغم من أن الهجمات على المستوطنين كانت تلقى القبول في السابق لدى بعض الاتجاهات في المجتمع الإسرائيلي، وعلى الرغم من ظهور بعض المقالات مطالباً بالانتفاضة بتركيز عملياتها على أهداف المستوطنين والجيش واقتصارها على الأراضي المحتلة. هذه الأوضاع قد تغيرت، وتغيرت معها المعطيات التي تحكم عملنا وتتحكم في تشخيصه.

هذه الأبعاد ساهمت، بدورها، في إخراج، المشكلة إلى حيز الوجود، وفي تضييق الخناق على القيادة الفلسطينية، إلى درجة أن القيادة اعتبرت أن هناك محطة توقف إجبارية لا بد منها نتيجة هذه الأوضاع الذاتية والموضوعية مجتمعة، وأن هناك استحقاقات لا بد من دفعها فلسطينياً من أجل تجنب تبعات هذه المحطات الإجبارية والخروج منها بأقل الخسائر الممكنة. القضية المهمة الأساسية هنا هي أن القيادة الفلسطينية تعي خطورة المرحلة، وتعني حجم استحقاقاتها والثمن الذي يطلبه شارون فلسطينياً، وتعمل من أجل تقليل حجم الخسائر، لكن من الواضح في هذا السياق أن بعض الفصائل، أو أغلبيتها لم تتمكن من رؤية الخطر بعينه، أو غير قادرة على تشخيصه بحكم الإمعان في الرفض القاطع لتفهم طبيعة المرحلة والتحويلات التي طرأت على الواقع السياسي القائم، تماماً كما رفضت أن ترى تلك التحويلات التي طرأت

نتيجة اتفاقية أوسلو وشكل العمل التنظيمي المطلوب بعد إقامة السلطة الفلسطينية على أرض فلسطين ولأول مرة في التاريخ المعاصر.

الفلسطينيون والإسرائيليون

الفلسطينيون:

يعاني الفلسطينيون الأمرين في هذه الأزمة الحالية. فمن جهة، هناك الجيش الإسرائيلي الذي ما انفك يبطش بكل ما هو فلسطيني، يدمر وراءه مقومات الحياة البسيطة للمواطن الفلسطيني، وما انفك يجاهر بفرض العقوبات المتصاعدة ضد المدنيين العزل ويضاعف من معاناتهم لتحريضهم ضد قيادتهم التي يحملها الإسرائيليون مسؤولية تلك المعاناة. ومن جهة أخرى، هناك حالة الانفلاش التي كانت، وما زالت، تعيشها الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. هذه السيطرة هي، في بعض الأحيان، اسمية بسبب غياب النظام والقانون، وبسبب عدم التزام الكثير من الميليشيات المسلحة بالسلطة القائمة، أو بسبب تساهل السلطة في بسط سلطتها، إضافة إلى الكثير من الخروقات التي مصدرها صميم السلطة.

يمكن استيعاب معاناة الناس إذا ما اقترنت بخطوات عملية، وبناتج ملموسة على مستوى التضحيات والعمل السياسي، لكن هذه المعاناة استمرت وتضاعفت خلال الانتفاضة الأخيرة من دون أن ترى هذه الجماهير نتيجة تضحياتها، أو ثمرة صمودها، أو اعترافاً بمعاناتها، ودوماً هي التي تدفع الثمن عند كل منعطف من دون أن تحصل حتى على الحد الأدنى من الاعتراف بها وبمعاناتها وتضحياتها، وبقيت هي المصدر المعطاء المتواصل الذي لا ينضب. إن الاستعدادية الجماهيرية كانت، وما زالت تعتبر أمراً مفروغاً منه على مستوى المواجهة مع الجانب الإسرائيلي، ولم تر هذه الجماهير في المقابل التقدير المناسب، أو التعامل اللائق، أو التعويض المطلوب لاستمرارية نضالها وعطائها، وهذا ما يستحق التوقف عنده ولو قليلاً، والتأمل فيه وفي كيفية التعامل معه إيجابياً من أجل مواصلة اللحمة بين القيادة والجمهور، وخصوصاً في تلك الأوضاع الصعبة التي تعيشها قضيتنا، ويعيشها شعبنا على هذه الأرض وفي الشتات.

الإسرائيليون:

فقدنا المجتمع الإسرائيلي بكامله، حتى معسكر السلام منه، ولم نبذل الجهد المطلوب للحفاظ عليه أو لمواصلة الاتصال به وتوضيح الصورة له. لقد تأثر المجتمع الإسرائيلي كما هي الحال دوماً بالحملة الإعلامية الرسمية التي قادتها الحكومة الإسرائيلية، والتي هدفت إلى تشويه صورة الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية، ونعتهما بالإرهابيين. كما تكالبت كل المؤسسات الإعلامية الخاصة في إسرائيل خلف هذه الحملة المسعورة، وعملت على تشويه تلك الصورة عن قصد. وبما أن الشارع الإسرائيلي يستقي معلوماته من حكومته، ومن وسائل إعلامه، بصورة عمياء ومن دون أدنى استفسار عن حقيقة المعلومات أو صدقها، وبما أن الحكومة الإسرائيلية استعملت، وما زالت، سياسة الترويح المضللة للأخبار بهدف حشد أكبر تأييد شعبي وراء سياساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني، أصبحنا نشاهد هذه الأيام انحسار معسكر السلام ومد المعسكر المعادي للسلام في إسرائيل بشكل لم يسبق له مثيل، في عودة إلى الوراء أعواماً طويلة من العمل المشترك والجهد الكبير.

شكل المستقبل القادم!

طُرحت وبكل قوة وجرأة فكرة التخلص من الرئيس عرفات على المستوى الإسرائيلي، واتخذ الكثير من الخطوات والإجراءات التي تصب في مثل هذا التوجه. ولم تكن عمليات التدمير التي أصابت منشآت السلطة الفلسطينية في كل مرة نشهد فيها عملية تقوم بها حركة حماس أو الجهاد الإسلامي، إلا تأكيداً أن المستهدف من كل هذا هو السلطة الفلسطينية وما تمثله على مستوى المشروع الوطني. وعلى الرغم من إعلان هذه الحركات الإسلامية مسؤوليتها عن تلك العمليات، فإن العقاب الإسرائيلي كان دوماً ينصب على مواجهة البنية التحتية للسلطة الفلسطينية؛ وفي كل مرة كان العقاب أشد والتدمير أكبر وأعظم؛ وفي كل مرة كانت إسرائيل ترد على أية عملية عسكرية للفصائل الفلسطينية كانت بدورها تعلن أن المسؤول المباشر هو السلطة والرئيس عرفات بالاسم، واستمرت في غيها هذا طوال أشهر حتى رسّخت أقوالها وحققت نتائجها على مستوى الشارع الإسرائيلي والأنظمة الأخرى. ثم بدأت الأحاديث تدور عن التخلص من شخص الرئيس كونه العقبة الأساس أمام التوصل إلى اتفاق، حتى وصلت الأمور بإسرائيل إلى قطع الصلة بالرئيس واعتباره غير ذي صلة، وانطلقت

تدك مقاره وتدمر منشآت السلطة معتمدة على التضليل الذي نجحت في ترويجه إعلامياً خلال الأشهر الأخيرة، وبدأت تتحدث عن التخلص من عرفات والبحث عن بديل منه لقيادة الشعب الفلسطيني نحو توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي - الإسرائيلي عبر موفد خاص يحمل اسماً فلسطينياً ومحمول على الدبابة الإسرائيلية. ودخلت في عملية معقدة من النقاش الجاد ظاهرياً في شأن البديل من عرفات، وامتلات صفحات الصحف اليومية الإسرائيلية وشاشات التلفزة بهذه القضية التي استحوذت على مجمل الاهتمام الرسمي الإسرائيلي، بعكس الوضع على الساحة الفلسطينية والذي لم يأبه قط لهذه المناقشات ولم ينجر إلى مثل هذه المراهنات.

إن مجرد التفكير إسرائيلياً في تغيير عرفات يعكس رؤية إسرائيل بامتلاكها الحق المطلق في التدخل السافر في الشؤون الفلسطينية وتحديدها فقط بحسب التصور الإسرائيلي، وما هو عكس ذلك مرفوض من وجهة نظرها. هذا التبجح الأعمى والادعاء السخيف يمثلان حالة التعالي التي لا بد من أن تنتهي يوماً، وحالة التفوق العسكري والتكنولوجي الذي تتباهى به والذي في اعتقادها يوفر لها الحق في اعتبار الشأن الفلسطيني قضية داخلية إسرائيلية يطمع في التدخل فيها كل كبير وصغير في المجتمع الإسرائيلي.

من المعروف أن السلطة الفلسطينية لا تملك القدرة العسكرية لمواجهة إسرائيل، كما لا تملك الإمكانيات للانتصار ضمن معطيات المواجهة الحالية، وضمن موازين القوى المختلفة كلياً لمصلحة الجانب الإسرائيلي، مع ذلك فلقد استطاعت بضعفها تحقيق الكثير من الانتصارات، وآخرها خطاب الرئيس عرفات أمام الشعب الفلسطيني. ولهذا السبب فما لدى السلطة من خيارات إنما هو محدود جداً؛ فإمّا أن تختار الانتحار كما يرغب الكثير من الفصائل المسلحة الفلسطينية وما يعنيه ذلك من نتائج تقضي على حلم تحقيق المشروع الوطني بإقامة الدولة وعاصمتها القدس، وتفكيك المستعمرات، وإيجاد الحل العادل لتنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإمّا أن تختار الزمن المناسب والظرف الملائم والآلية الموافقة عبر إبدائها المرونة المطلوبة وقدرتها على الانحناء أمام العاصفة كي تتمكن من الوقوف مجدداً، والعودة إلى العمل بكل جهد لتنفيذ مشروعها الوطني.

وفي حين أن خيارات السلطة والشعب الفلسطيني محدودة وواضحة كما أشرنا، ولا تحتاج إلى الكثير من التفكير لأخذ الخطوات المناسبة من أجل الحفاظ على الذات الفلسطينية والهدف الفلسطيني المنشود، فإن خيارات شارون والحكومة الإسرائيلية

محدودة أيضاً على الرغم من كثرة الحديث عن توفر الكثير من الخيارات الإسرائيلية. فإعادة احتلال المناطق الفلسطينية السيادية لم تعد تمثل خياراً إسرائيلياً سليماً، وخصوصاً أن شارون ليس بحاجة إلى إدخال جنوده بأعداد كثيرة ستؤثر في طبيعة انتشار هذه القوات إلى المناطق الفلسطينية للتوصل إلى النتيجة نفسها التي من الممكن التوصل إليها عبر العمليات الحالية والتي تقوم بها قواته على اختلال أنواعها. وتصفية الرئيس عرفات جسدياً والقضاء عليه وعلى معاونيه لن يحل القضية وإنما سيزيدها تعقيداً، وسينقلان المواجهة إلى مستويات أعلى، بالإضافة إلى حالة الرفض الدولية والإدانة والتي قد تنقلب على صاحبها لمصلحة المشروع الوطني. أما الخيار الثالث فيمكن في مواصلة الضغط على عرفات شخصياً، مع مواصلة ضرب السلطة الفلسطينية وإضعافها وتدميرها كلياً، وتأجيل معالجة القضية الفلسطينية أعواماً، مع الحفاظ على المكتسبات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، والاستفادة من الحالة الدولية المناهضة للإرهاب والمتعاطفة مع الجانب الإسرائيلي، وما زال شارون يبحث عن طريقه أمام هذه الخيارات.

وعلى الرغم من هذا الإمكان المتوفر، ومن تعاضم احتمالات نجاحه إسرائيلياً، ومن التواصل الإسرائيلي في عملية القضاء على مكونات السلطة الفلسطينية القائمة، وعلى الرغم من العمل على إنهاء دور الرئيس عرفات كرئيس للسلطة الفلسطينية، فإن إسرائيل ستكون عاجزة عن القضاء على الصفة الدائمة التي يتمتع بها الرئيس عرفات كونه زعيماً للشعب الفلسطيني ورئيساً لمؤسساته. فالصدقية التي يتمتع بها الرئيس عرفات لم تأت قط من كونه مناضلاً كبيراً، وزعيماً تاريخياً، ورمزاً للقضية الفلسطينية، وأن صدقيته التي يتمتع بها قد اكتسبها من شعبه ولشعبه سيبقى.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx